مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الأهرام
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES

التطور الديمقراطي في مصر

البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان

المحرر : د. وحيد عبد المجيد

د. جمال عبد الجواد
أحمد ناجي قمحة
أحمد منيسي
أيمن السيد عبد الوهاب
هناء عبيد
صبحي عسيلة

مقدمة :

لا ديمقراطية بدون ديمقراطيين

مع ظهور هذا الكتاب يكون التطور الديمقراطى فى مصر قد تجاوز ربع قرن واقترب من عامه السابع والعشرين إذا أخذنا قرار الرئيس الراحل أنور السادات بتحويل التنظيمات السياسية التى نشأت فى إطار التنظيم الواحد أو الاتحاد الاشتراكى العربى إلى أحزاب منطلقاً لهذه التجربة.

جاء إعلان السادات فى نوفمبر ١٩٧٦ خلال خطابه يوم افتتاح اعمال مجلس الشعب الذى انتخب فى يونيو من العام نفسه. وكان هذه أول انتخابات تعددية فى مصر منذ يناير ١٩٥٠ إذ أجريت عقب حوار وطنى بدأ فى أكتوبر ١٩٧٤ حول تطوير التنظيم الواحد الذى عاشت مصر فى ظله منذ يناير ١٩٥٣.

وأسفر ذلك الحوار، كما يتضح من الوثائق التى يجد القارئ نبذة عنها فى ملاحق هذا الكتاب، عن حل وسط بين دعاة إلغاء هذا التنظيم وفتح الباب أمام تعدد الأحزاب والمطالبين بالإبقاء عليه من أجل ضمان الوحدة والوطنية.

كان الحل الوسط هو إقامة منابر ثابتة داخل التنظيم الواحد الذى تم اختصاره فى اللجنة المركزية مع اختزال المنابر إلى ثلاثة فقط تعبر عن الوسط (منبر مصر العربى الاشتراكى) واليمين (حزب الأحرار)، واليسار (حزب التجمع).

ولكن كان واضحاً أن القيادة السياسية راغبة فى تجاوز هذه الصيغة بأسرع وقت فى اتجاه نظام تعدد الأحزاب. ولذلك سرعان ما استبدل أسم التنظيمات السياسية بالمنابر ليعطى معنى أكثر دلالة على الاستقلال. وما إن أجريت الانتخابات النيابية الأولى على أساس هذا التعدد "الثلاثى"، حتى أعلن رئيس الجمهورية أن التنظيمات التى بدأت عملها باعتبارها جزءاً من إطار عام يمثله "الاتحاد الاشتراكى العربى" صارت أحزاباً مستقلة.

وكانت هذه هى إشارة الميلاد الرسمى لعملية التطور الديمقراطى التى ولدت قبل أكثر من عامين على هذه الإشارة عندما طرح رئيس الدولة "ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى" التى عرفت إعلاميا باسم "ورقة أكتوبر" فى إشارة إلى الشهر الذى طرحت فيه، بل يجوز القول إن العامين اللذين سبق الميلاد الرسمى للأحزاب كانا أكثر حيوية وثراء وديناميكية من حيث الممارسة السياسية مقارنة بأى فترة لاحقة، ربما باستثناء السنوات الأولى فى عهد الرئيس حسنى مبارك، وخصوصا من أواخر ١٩٨١ إلى قرب نهاية ثمانينيات القرن العشرين حين بدأ الإرهاب يتصاعد ويلقى بظلاله القاتمة على النخبة السياسية، وعندما ظهر ضعف أداء معظم النخبة السياسية المعارضة والمستقلة.

لقد روجت هذه النخب طويلا أسطورة مفادها أن ضعف التطور الديمقراطى فى مصر يعود فقط إلى القيود المفروضة عليه منذ البداية. وهذه القيود حقيقة واقعة لا ينكرها أحد ويجد القارئ تحليلا لإطارها القانونى فى الفصل الأول، ومناقشة لها – فى ارتباطها بالانتقال من نمط تسلطى مغلق إلى آخر مفتوح – فى الفصل الثالث من هذا الكتاب.

وقد أثرت هذه القيود سلبا بالضرورة على مسار التطور الديمقراطى مفوقته حينا وابطأته حينا آخر واربكته فى كل الأحيان.

ولكن إذا كانت هذه حقيقة واقعة، ففيم إذن الحديث عن أسطورة روج لها كثير من عناصر النخبة السياسية والثقافية المعارضة والمستقلة إذن؟

الأسطورة هى فى تحميل القيود على الحياة السياسية وحدها المسئولية عن ضعف التطور الديمقراطى واعتبارها السبب الوحيد الذى أدى إلى ركود الساحة السياسية وانفصال الأحزاب عن المجتمع.

فلم تكن القيود إلا وجها واحدا فى أزمة التطور الديمقراطى فى مصر، كما فى غيرها من البلاد العربية التى تبعتها فى هذا التطور بدءا بتونس اعتبارا من ١٩٧٨. أما الوجه الآخر فهو ضعف تكوين وسوء أداء النخبة السياسية سواء التى عملت فى إطار الأحزاب أو انضمت إليها ثم خرجت منها أو بقيت مستقلة من البداية.

وإذا كان خطاب هذه النخبة يقول إن القيود هى أساس مشكلة التطور الديمقراطى، ففى إمكان غيرهم أن يذهب إلى أن القيود لم تفعل فعلها المؤثر عن هذا

النحو إلا بسبب ضعف تكوين وسوء أداء هذه النخبة وعجزها عن إدراك مقتضيات دعم ذلك التطور ودفعه إلى الأمام.

وفى غياب دراسة تسعى إلى تحديد وزن كل من العاملين(القيود وسوء الأداء) وهى مهمة بالغة الصعوبة نطمع فى القيام بها مستقبلا، يظل كل من الاتجاهين فى تفسير أزمة التطور الديمقراطى نوعا من الاجتهاد.

والأكيد أن ضعف هذا التطور نتج عن العاملين معا، وعن تفاعلهما. فما كان لأى قيد أن يؤدى الى ما آل إليه التطور الديمقراطى لو كانت النخبة المعارضة والمستقلة أفضل أداء وأكثر تماسكا . وما كان لضعف تكوين وسوء أداء هذه النخبة أن يحدث كل هذا التأثير لو أن القيود كانت أقل .

إن نخبة أفضل حالا كان فى إمكانها أن تطور منهجا أكثر فاعلية فى التعامل مع القيود عبر التركيز على نشر ثقافة سياسية ديمقراطية فى المجتمع خلال المرحلة الأولى للتطور الديمقراطى أكثر من الاهتمام بالتصعيد الذى لم تمتلك مقوماته لإرغام نظام الحكم على إزالة هذه القيود أو تخفيضها .

وقد عدت مؤخرا الى بدايات الصحف الحزبية (الأحرار والأهالى ثم الوفد) لمعرفة مدى وجود اهتمام بنشر ثقافة ديمقراطية. ولم يفاجئنى غياب هذا الاهتمام بشكل كامل، والتركيز، فى المقابل ، على انتقاد نظام الحكم ومهاجمة سياساته والميل الى تصعيد لا تقدم عليه أحزاب مازالت فى المهد صغيرة.

وهكذا وضع التطور الديمقراطى بين مطرقة القيود المفروضة عليه ونفاذ صبر الرئيس الراحل أنور السادات بسرعة شديدة وسندان افتقاد النخبة السياسية والثقافية والمعارضة الى فهم مقتضيات دورها فى هذا التطور فساهمت فى تعويقه عبر التصعيد الذى يصعب إدراك منطقه والانصراف عن نشر ثقافة الحرية والتسامح والتعدد واحترام الآخر والحوار والحل السلمى للخلافات .

وإذا رجعنا، بسرعة، الى النظرية الديمقراطية نجد عدة اقترابات فى مجال التطور الديمقراطى وتحديد مقومات تقدمه أو تخلفه. وأهم هذه الاقترابات اثنان ينطلق أحدهما من منظور ثقافى ، ويقوم الآخر على نظرة نخبوية دون أن يغفل الأول حيوية دور النخبة أو يتجاهل الثانى أهمية تأثير الثقافة.

الاقتراب الأول لا يرى إمكانية لتطور ديمقراطى مطرد ومستقر مالم تنتشر الثقافة الديمقراطية وقيمها الأساسية مثل التعدد وقبول الآخر والتسامح والحوار والتنافس السلمى. وهذا الاقتراب يرى الثقافة السياسية أهم من المؤسسات والهياكل والأبنية ، بل يجعلها القاعدة أو البنية الأساسية التى يقوم عليها أى بناء ديمقراطى، وتعمل فى ظلالها الأحزاب والمجتمع المدنى وتجرى فى رحابها الانتخابات دون حاجة الى إجراءات أو قواعد إضافية لضمان حريتها ونزاهتها .

أما الاقتراب الثانى فهو يقوم على أن التطور الديمقراطى يتوقف على طبيعة الجماعة أو النخبة السياسة ، أى قيادات الاتجاهات والقوى السياسية المختلفة فى الحكم والمعارضة ، ومدى قدرتها على الوصول الى تفاهم أو تراضى عام حول هذا التطور والأسس التى يقوم عليها ونجاحها فى تجنب الانقسامات الحادة التى تنجم عن الخلافات بينها. وهى الانقسامات التى تهدد، إذا تجاوزت مستوى معينا، استقرار النظام الديمقراطى وتخلق مخاوف من إمكان استئثار حزب أو آخر بالسلطة إذا وصل إليها عبر الانتخابات فلا يغادرها. فالأساس الذى ينطلق منه هذا الاقتراب هو أن النخبة السياسية التى تستحق الديمقراطية وتستطيع تلمس الطريق إليها والمضى فيه قدماً هى التى تتمكن من إيجاد تفاهم عام على معالم هذا الطريق ، بما يحقق ثقة متبادلة بين أطرافها ويرسى تقاليد التكيف والتعاون والمساومة وصولا الى وضع تزيد فيه مساحة التوافق على مساحة الصراع وتتحول النزاعات الأيديولوجية والعقائدية الجامدة بطبيعتها الى خلافات على برامج وسياسات محددة فى إطار قواعد للعبة مقبولة من الجميع وموضع احترامهم.

وعلى هذا النحو تبدو الثقافة الديمقراطية قاسما مشتركا جزئيا بين الاقترابين ، مع اختلاف فى نطاق هذه الثقافة أو المقدار اللازم توفره منها. فالاقتراب الأول يتطلب شيوعها فى المجتمع بينما يشترط الثانى توفرها لدى النخبة السياسية.

وفى حالة مصر، ونظيراتها فى بلاد عربية أخرى، يوجد اتفاق واسع على ضعف الثقافة الديمقراطية فى المجتمع الخارج لتوه من تجربة أحادية. ويجد القارئ، فى مختلف فصول هذا الكتاب، إشارات الى الأثر السلبى لضعف الثقافة الديمقراطية على التطور الديمقراطى.

ولا غرو فى ذلك، إذ عرف المجتمع على مدى تاريخه المديد أنظمة قيم لا ديمقراطية تتالت عليه حتى منتصف القرن التاسع عشر حين بدأت إرهاصات أول

تجربة نيابية ذات طابع ديمقراطى. ولكن الاحتلال البريطانى حال دون استمرار هذه التجربة. وقبل أن تكمل التجربة التالية التى بدأت بإصدار دستور ١٩٢٣ عقدها الثالث ، أنهتها ثورة ١٩٥٢ التى جاءت بمفاهيم أخرى للحياة السياسية.

وحال انقطاع التجربتين على هذا النحو دون انتشار الثقافة الديمقراطية فى المجتمع. كما أدى الى ضعف تكوين النخبة السياسية التى كانت موجودة حين بدأت التجربة الثالثة التى ما برحت مستمرة بمعدلات بطيئة نجد سببها الأول فى ضعف الثقافة الديمقراطية وهشاشة تكوين النخبة السياسية بما فيها بالطبع النخبة الحزبية المعارضة ونخبة المجتمع المدنى. فقد ظلت الثقافة السائدة مزيجا من القيم التقليدية والأبوية والتقاليد التسلطية والنزعات الشمولية بدءا من الأسرة وحتى النظام السياسى. كما بقت النخبة السياسية هشة ومشوهة فى بعض الأحيان. وهذا أمر مفهوم تاريخيا. فلم تكد نخبة منتصف القرن التاسع عشر تعرف طريقها للضغط من أجل محاصرة الحكم المطلق وتنتزع أول مجلس نيابى حقيقى وأول وثيقة دستورية ديمقراطية حتى جاء الاستعمار البريطانى ليقوض هذه النهضة فى مهدها. وأدى وجود الاستعمار الى تصاعد أهمية المسألة الوطنية على حساب الديمقراطية.

فأصبح الموقف من الاستعمار، ثم من الغرب الآن – يتصدر جدول أعمال النخبة السياسية وتراجع الاهتمام بمواجهة الاستبداد الذى بات مقبولا – بل موضع تأييد– مادام يواجه الغرب أو حتى يرفع شعارات زائفة ضده .

فما أن تحدث أزمة مع الغرب حتى تتوارى المسألة الديمقراطية بل تختفى عن الأنظار. وازداد هذا الميل الى تعظيم المسألة الوطنية وإهدار قضية الديمقراطية بدلا من أن يقل مع الوقت. ولأن هذا يحدث بفعل ممارسات قوى واتجاهات معارضة بالأساس ، فهو دليل آخر على أن المسئولية الأولى عن ضعف التطور الديمقراطى فى بلادنا لا تعود الى القيود المفروضة عليه.

ولنأخذ، فى مقارنة سريعة، ما حدث إبان أزمة وحرب الخليج الثانية ٩٠–١٩٩١ وأزمة وحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٢–٢٠٠٣ . فقد ازداد الجموح الى حد رفض الاتجاه الغالب فى النخبة السياسية المعارضة أى إشارة الى تغيير داخل فى العراق حتى فى حدود مصالحة ديمقراطية بين نظام الحكم – الذى حظى بتأييد من غالبية هذه النخبة – والقوى الوطنية العراقية المعارضة.

وهكذا يبدو التطور الديمقراطى فى مصر، وفى بلاد عربية أخرى، أسير ضعف الثقافة الديمقراطية وهشاشة النخبة السياسية خصوصا المعارضة أكثر مما هو ضحية القيود على هذا التطور. وليس استمرار التركيز على هذه القيود ، التى لا نغفل أثرها، إلا نتاج خطاب شعاراتى يدعى أصحابه الكمال والنقاء اللذين هم أبعد ما يكونون عنهما فهو خطاب يؤدى وظيفة التغطية على الاختلالات البنائية العميقة فى مختلف الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدنى من نقابات وجمعيات. وليس أدل على الميل الى هذه التغطية من تحول دعوة الإصلاح الحزبى، التى ظهرت عقب الانتخابات النيابية الأخيرة عام ٢٠٠٠ – الى صرخة فى واد . فلم تجد طريقها إلا الى الحزب الوطنى الديمقراطى نتيجة وجود جناح إصلاحى فى داخله تعامل بجدية ، بدرجة أو بأخرى، مع المشكلات العميقة التى أظهرتها تلك الانتخابات فى أدائه.

إن حال القطاع الأكبر من النخبة السياسية والثقافية فى أحزاب المعارضة والنقابات والجمعيات والاتحادات لا يدفع الى التفاؤل بمستقبل التطور الديمقراطى. وإذا أريد لهذا التطور أن يمضى قدما الى الإمام، فلابد من مراجعة جادة ومسئولة، ومثل ذلك صريحة وأمينة تنطوى على نقد ذاتى صار نادرا فى حياتنا التى يسودها اليوم الميل الى توجيه الاتهامات والتشهير والتجريح وصولا الى السب والقذف.

وبدون ذلك سيظل التطور الديمقراطى ضعيفاً على النحو الذى يتبدى فى أهم المؤسسات ذات الصلة الأساسية به ، والتى يتناولها هذا الكتاب . فبعد نظرة فاحصة على الإطار القانونى الذى ينظم عملية التطور الديمقراطى عكفت عليها الزميلة هناء عبيد ، يقدم الزميل د . جمال عبد الجواد رؤية مهمة لأثر الثقافة السياسية على التطور الديمقراطى . ونبدأ بعد ذلك فى تحليل اداء المؤسسات السياسية الرئيسية ، فيقدم الزميل أحمد منيسى فى الفصل الثانى معالجة متميزة لدور البرلمان ممثلا فى مجلسيه (الشعب والشورى) ، ثم يقدم محرر الكتاب فى الفصل الثالث تحليلاً لواقع الأحزاب السياسية ومصادر أزمتها واقتراحات لتجاوز هذه الأزمة . ومادام دور المجتمع المدنى يتعاظم فى كثير من تجارب التطور الديمقراطى فى العالم، وخصوصا فى شرق ووسط أوروبا وفى أمريكا اللاتينية ، بحث الزميل أيمن عبد الوهاب فى موقع هذا المجتمع من عملية التطور الديمقراطى فى مصر وقدم دراسة فى العمق. وإذ يصعب إغفال الرأى العام صاحب المصلحة الأولى فى التطور الديمقراطى، فقد قدم الزميلان أحمد ناجى قمحة وصبحى عسيلة فى الفصل الخامس دراسة بالغة الأهمية

عن الرأى العام والمشاركة السياسية معتمدين ، فى الجانب التطبيقى لها ، على نتائج بعض الاستطلاعات التى اعدتها وحدة بحوث الرأى العام فى المركز.

وفى كل هذه الفصول يجد القارئ مقارنات بين التطور الديمقراطى فى مصر ومثله فى بلاد عربية أخرى تمر فى مرحلة ما من مراحل هذا التطور، مثل الأردن واليمن وتونس والجزائر والمغرب. واستهدفت هذه المقارنة أما الوقوف على مستوى التطور الديمقراطى فى جانب أو أخر من جوانبه، أو معرفة مدى أثر هذه العقبة أو تلك من العقبات التى تواجهه ، أو البحث عن حل لمشكلة من المشكلات التى تمثل قاسما مشتركا بين بلدين أو أكثر.

ولذلك تمثل المقارنة هنا وسيلة معرفية وليس منهجا فى البحث، إذ يظل الكتاب دراسة حالة بالأساس لا دراسة مقارنة وفق الخطة التى أعدت له.

وأما وقد أظهرت هذه الدراسة مدى عمق مشكلتى الثقافة السياسية وتكوين النخبة السياسية وأثرهما الجوهرى على تطور مؤسسات النظام الديمقراطى ، يصبح البحث فى هاتين المشكلتين وكيفية حلهما وتجاوز الأوضاع التى ترقبت عليهما أكثر من ضرورة بميلها التطلع إلى دفع التطور الديمقراطى قدما الى الأمام .

د. وحيد عبد المجيد

الفصل الرابع

موقع الأحزاب السياسية في التطور الديمقراطي : الأزمة وإمكانات تجاوزها

د . وحيد عبد المجيد

لا يحتاج إثبات أزمة الأحزاب السياسية فى مصر، كما فى مختلف البلاد العربية التى تشهد تطورا ديمقراطيا، إلى برهان. فمظاهرها أكثر وضوحا من أن تحتاج إلى البحث عنها. كما أن قياداتها أصبحت أكثر استعدادا للاعتراف بوجودها، بعد أن كانت تميل إلى التقليل منها، وإن ظلت تنزع إلى تحميل القيود المفروضة عليها بموجب الإطار القانونى الذى ينظم الحياة السياسية (راجع الفصل الأول فى هذا الكتاب) المسئولية عنها.

وبالرغم من أن هذه القيود لعبت دورا، "تأسيسيا" فى إرباك الأحزاب السياسية وبالتالى خلق الأزمة التى تفاقمت مع الوقت، يظل من الصعب تصور إمكان وصول هذه الأزمة إلى ما وصلت إليه بعد ربع قرن على التحول من الواحدية السياسية إلى التعدد الحزبى فى مصر بدون اختلالات جوهرية فى بناء الأحزاب وطريقة تسييرها.

فما هى أهم مصادر الأزمة، التى نجد فى معظم فصول هذا الكتاب، إشارات إلى مظاهرها، وهل يمكن الخروج منها وكيف ؟ هذا هو ما نحاول مناقشته دون أن نقف طويلا أمام مظاهر الأزمة التى ترد إشارات عديدة إليها فى فصول أخرى من الكتاب.

أولا : مصادر أزمة الأحزاب :

تنبع الأزمة التى تكبل حركة الأحزاب السياسية فى مصر، كما فى غيرها من البلاد العربية التى تعرف نظما تعددية مقيدة، من مصدرين رئيسيين أحدهما موضوعى يتعلق بطابع النظام السياسى والبيئة التى تعمل فيها هذه الأحزاب، والآخر ذاتى يتصل بالاختلالات الداخلية فيها بناء وتسييرا وأداء.

١- بيئة الأحزاب كمصدر لأزمتها :

تختلف أوضاع الأحزاب السياسية فى الدول الديمقراطية عنها فى البلاد التى تمر فى مرحلة تطور ديمقراطى أى انتقال من الحزب أو التنظيم السياسى الواحد فى إطار نظام تسلطى إلى النظام الديمقراطى. ففى مرحلة التطور الديمقراطى، يظل التعدد الحزبى محكوما من أعلى بدرجة أو بأخرى فى إطار انفتاح سياسى يفترض أن يزداد مع الوقت. ولكن ازدياد هذا الانفتاح لا يتوقف على السياسة التى يتبعها نظام الحكم فقط، وإنما على أداء الأحزاب السياسية بدورها.

فيتسم نظام الحكم فى هذه المرحلة باستعداد للانفتاح. ولكن هذا الاستعداد يبقى محدودا ما لم يحدث تفاعل إيجابى بينه وبين الأحزاب السياسية المعارضة. فإذا افتقدت التجربة هذا النوع من التفاعل، يميل نظام الحكم إلى إطالة مرحلة الانتقال التى يتحول فيها من النمط التسلطى المغلق إلى نمط تسلطى مفتوح ومن نظام أحادى مغلق إلى نظام تعددى مقيد[1].

ويقتضى الأمر، هنا، وقفة منهجية سريعة مع النمط التسلطى فى النظم السياسية وأهم سماته، كى نفهم كيف بدأت عملية التطور الديمقراطى فى بلاد عربية عدة من بينها مصر.

فلم يعرف العالم العربى النمط الشمولى الذى شهدته الدول الشيوعية الا فى حالة واحدة هى اليمن الجنوبية السابقة. ولكن كان هذا العالم مصنعا للنمط التسلطى.

وبالرغم من أن معظم علماء السياسة ودارسيها يعتبرون النمط الشمولى أكثر قسوة وأشد جذرية فى إهداره لمقومات الحرية، لأنه لا يترك أى مساحة خارجة عن إطاره أو أى حيز خاص يتنفس فيه الناس، فقد ثبت أن النمط التسلطى يترك أثرا أخطر وأفدح فى المجتمع.

فالنمط الشمولى الذى يميز تمييزا صارما بين "رجاله" الذين ينضوون تحت لواء حزبه الواحد أو المهيمن وغيرهم يشترط فى من يلتحق به التزاما كاملا ويمتلك آليات منظمة للتجنيد السياسى، أى يضع قواعد معينة بخلاف النظام التسلطى الذى يفتقد إلى أى قواعد أو معايير. وحتى إذا كانت قواعد النظام الشمولى غير ديمقراطية. فهى أفضل من غياب القواعد بما يؤدى إليه من عشوائية وافتقاد للاتجاه. كما أن وجود قواعد، أيا يكن نوعها، يقلل مستوى الفساد السياسى الذى ثبت أنه يصل إلى ذروته

فى النمط التسلطى ليطفح على المجتمع برمته ويشـمل الكثـير مـن المثقفين ويمتـد إلى السياسيين الذين لا يلتحقون بالنظام إما لأنهم يرفضونه أو لكونه يستبعدهم.

وهذا يفسر لماذا يكون معارضو النظام الشمولى أقل عرضة للإفساد مقارنـة بنظرائـهم فى النظام التسلطى وأكثر قدرة على تشكيل معارضة تتسم بالمصداقيـة بـالرغم مـن أن القمع يكون فى النظام الشمولى أشد منه فى النظام السلطوى غالبا.

وأهم ما يميز النظام التسلطى هـو قدرتـه علـى التجـدد وإعـادة إنتـاج نفسـه، فـى الوقت الذى لا يمتلك النظام الشمولى القدر نفسه من المرونة. وسـجل النظـام التسـلطى فـى العـالم العربـى نجاحـا قياسـيا فـى هـذا المجـال منـذ منتصـف سـبعينات القـرن العشرين، حين بدأت تحولات متفاوتة ومتنوعة فـى اتجـاه الانفتـاح السياسـى الـذى أتاح له الصمود أمام رياح الديمقراطية التى هبت على العالم فى العقد الأخير فى ذلـك القرن، عكس النظام الشمولى الذى عصفت به هذه الرياح وانهار فى بلاد كثيرة.

ويعنى ذلك أن الاتجاه الذى غلب فى فترة سابقة على حقل النظم المقارنة، واعتبر النظام التسلطى بمثابة نمط انتقـالى بـين الشـمولية والديمقراطيـة لم يكـن صائبـا. وهـو اتجاه تبناه عدد لا بأس به مـن علمـاء السياسـة الغربيـين، مثـل يوجـين ميـهان فـى دراسته عن ديناميات الحكومة الحديثة، وكولمان فى دراسته عن النظم السياسـية فـى المناطق النامية ضمن الكتاب الذى شـارك فـى تحريـره مـع ألمونـد، وأوروسـيكين فـى مقدمته لعلم السياسة.

فقد ثبت أن النظام التسلطى يمكـن أن يسـتوعب عوامـل التغيـير التـى تدفـع فـى اتجاه الدمقرطة Democratization ، عبر انفتاح سياسى جزئى يجعلـه نمطـا قائمـا بذاته لفترة غير قصيرة وليس نمطا انتقاليـا. وعندمـا يحـدث الانفتـاح السياسـى يبـدأ التطوير الديمقراطى الذى يستغرق فى العادة وقتا طويلا.

ويوضح الجدول رقم (١)
مقارنة سريعة بين النمط التسلطى المغلق والمفتوح.

	النمط التسلطى المغلق	النمط التسلطى المفتوح
النظام الحزبى	نظام حزب واحد أو نظام لا حزبى حظر إنشاء أحزاب سياسية، أو السماح ببعضها وإدماجها فى كيان يهيمن عليه الحزب الحاكم.	تعدد حزبى محكوم من أعلى. قيود على تأسيس الأحزاب وعلى أنشطتها.
الانتخابات	غير تنافسية تجرى بين مرشحى الحزب الواحد أو من يجيز هذا الحزب ترشيحهم من المستقلين، أو بين مرشحين مقبولين من نظام الحكم فى حال عدم اعتماده على قاعدة حزبية. لا تتوفر حرية التصويت، وتكون النتائج معروفة سلفا.	شبه تنافسية، ويتوقف مدى التنافس على الضمانات الانتخابية، التى لا تتوفر غالبا. تجرى بين مرشحين لأحزاب متعددة ومستقلين فى معظم الأحيان. تتأثر حرية التصويت بالقيود والضغوط وأعمال التزوير. فوز الحزب الحاكم بالأغلبية محسوم سلفا.
المشاركة السياسية	محدودة تتحكم فيها آليات التعبئة. متأثرة بعدم ثقة الناخبين فى جدواها.	* تزداد جزئيا فى البداية ثم تتراجع، وتظل خاضعة لمؤثرات الترهيب والترغيب وافتقاد الثقة.
النظام الإعلامى	* سيطرة كاملة عليه.	* استثناء الصحافة من السيطرة وتمتعها بقدر واسع من الحرية.
الهيئة التشريعية	* أداة شكلية للموافقة الآلية.	* تظل أداة شكلية للموافقة، لكنها تصبح ساحة للتفاعل وتتردد فيها بعض أصداء الجدل العام عندما يوجد تمثيل للمعارضة فيها.
النظام القضائى	* يفتقد للاستقلال بدرجات متفاوتة، تصل فى ذروتها إلى الإلحاق التام.	* يكتسب القضاء الطبيعى قدرا من الاستقلال، ولكن تجرى موازنة هذا الاستقلال عن طريق القضاء الاستثنائى.

٢- الاختلالات الداخلية كمصدر لأزمة الأحزاب :

يمكن الحديث عن عنصرين أساسيين للاختلال البنائى والوظيفى فى الأحزاب السياسية المصرية، وفى كثير من الأحزاب فى البلاد العربية التى تمر فى مرحلة تطور إلى الديمقراطية.

أ - ضعف التكوين وهشاشة البناء :

لا تعتبر مصر من البلاد حديثة العهد بالظاهرة الحزبية، فقد عرفت هذه الظاهرة بمعناها الحديث منذ ما يقرب من قرن كامل من الزمن، بل شهدت مقدمات لها منذ سبعينات القرن التاسع عشر[٢].

غير أن التعددية الحزبية لم يقدر لها أن تحقق التراكم الضرورى كى تنضج وتترسخ. وكان الانقطاع الذى حدث فى هذه التعددية بعد ثورة ١٩٥٢ مؤثرا بعمق عليها. وظهر هذا الأثر واضحا عندما بدأ التحول إلى التعددية مجددا فى منتصف سبعينات القرن العشرين. فلم يكن ما حدث، بعد الثورة، مجرد انقطاع بل تدمير منظم لمقومات التعددية فى المجتمع الذى أعيد تشكيله على أساس أحادى ليس فقط فى السياسة، ولكن أيضا فى الثقافة والفكر، فضلا عن طريقة التفكير. فقد تم تفريغ مفهوم الشعب من مضمونه الحقيقى باعتباره أفرادا فى مجتمع يتفاعلون تفاعلا حرا ينتج عنه خلاف بين اتجاهات وتيارات وفئات متباينة، وتحويله إلى معنى مجرد يتسم بالشمول ويجرى باسمه فرض اتجاه واحد محدد على المجتمع.

كما تم استخدام حاجة المجتمع إلى التنمية والعدالة ذريعة للإجهاز على التعددية السياسية والفكرية ورسم أبشع صورة لها، إذ جرى تصويرها كما لو كانت هى بالضرورة الإطار الذى يحدث فيه الاستغلال وينتشر عبره الفقر. وحفل الميثاق الوطنى الصادر عام ١٩٦٢ بتعبيرات من نوع : الواجهات الدستورية الخادعة، وديمقراطية الرجعية، وديمقراطية القلة المستغلة، ومهزلة الديمقراطية، وفقدان حق التصويت لقيمته.

وطرح الميثاق مفهوم تحالف قوى الشعب العامل، وأعطاه معنى شموليا مناقضا للتعددية. وعبر عن هذا المعنى بوضوح عندما قال أن (الوحدة الوطنية التى يصنعها تحالف القوى المكونة للشعب العامل هى التى تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لإمكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية)[٣].

وهكذا، تم فرض تنظيم سياسى واحد على مجتمع كان شديد الحيوية بتعدديته التى كانت مبشرة فى أواخر أربعينات القرن العشرين بتطور يضع مصر فى مصاف الدول الديمقراطية. ولكن هذا التطور تعرض إلى إجهاض الحق ضررا فادحا بالتعددية

ليس فقط لأنه حال دون استمرار تطورها، ولكن لأنه دمر المقومات الأساسية اللأزمة لوجودها أصلا. وقد حدث مثل ذلك فى بلاد عربية أخرى عرفت تعددية سياسية بدورها مثل سوريا والعراق.

وبالرغم من أن عملية تدمير مقومات التعددية فى مصر اشتملت على تغيب مفهوم الحزب السياسى، عبر الاستغناء عن حزب حاكم وإقامة تنظيم فضفاض هو الاتحاد الاشتراكى بخلاف ما حدث فى سوريا والعراق تظل المحصلة واحدة تقريبا. صحيح أننا لا نعرف بعد ما إذا كان المجتمع السورى والعراقى قادرين فى المستقبل على إعادة إنتاج التعدد الحزبى الفاعل الذى عجز المجتمع المصرى عنه. ولكن الأرجح أنهما سيواجهان المشكلة نفسها وربما أكثر منها، وخصوصا فى حالة العراق التى وصل فيها القمع إلى مستوى أعلى نوعيا وليس فقط كميا.

فلدينا حالة أخرى لم يتم فيها تغييب مفهوم الحزب، وهى تجربة تونس التى حكمها فى المرحلة الأحادية الحزب الاشتراكى الدستورى. ولكن ما زال المجتمع التونسى عاجزا عن إنتاج تعدد حزبى حقيقى بعد ما يقرب من ربع قرن على الانتقال إلى هذا التعدد.

ولعل أهم ما ترتب على تدمير مقومات التعددية فى مصر وبلاد عربية أخرى هو ضعف تكوين النخبة السياسية والثقافية. فما أن بدأ الانتقال نحو التعددية المقيدة حتى تبين أن هذه النخب أضعف من أن تحمل على كاهلها أعباء بناء نظام تعددى قادر على النمو والتطور. بدت هذه النخب عاجزة عن المبادرة والفعل المؤثر، وأسيرة ردود فعل غلب عليها الطابع الانفعالى والعشوائى، الأمر الذى أدخل التعددية الوليدة فى أزمات مبكرة. كما ظهر أن هذه النخب تعانى من محدودية المعرفة العامة فى عصر لم يعد العمل الحزبى فيه خطبا عصماء وشعارات منمقة. لم تكن هذه النخب مؤهلة لبناء أحزاب قادرة على تقديم برامج وطرح سياسات محددة بديلة قابلة للتطبيق وتكوين كوادر على مستوى مرتفع من المعرفة. ولم تكن مدركة أن الأحزاب الفاعلة فى البلاد الديمقراطية تعتمد على قواعد معلومات واسعة ومراكز أبحاث متطورة ومتابعة دقيقة لما يحدث حولها فى مجتمعها وفى العالم.

وبطبيعة الحال كان هناك المؤهلون لذلك والقادرون عليه فى مختلف الأحزاب السياسية المصرية. ولكنهم كانوا إما أقل عددا أو أضعف نفوذا، واستسلموا سريعا فاستقال معظمهم واحتفظ من لم يستقيلوا بآرائهم لأنفسهم. وكلما حاول "قادمون جدد"

إلى الأحزاب إصلاح ما يمكن إصلاحه فيها وجدوا الطريق مغلقا وأدركوا أن محاولة فتحه تحتاج إلى نضال طويل غير مضمونة نتائجه وقد يؤدى إلى صدام يعرض الحزب الى خطر حله أو تجميد نشاطه، فقعدوا عن المحاولة.

وليس فقط التكوين المعرفى للنخب الحزبية هو الذى يعانى ضعفا شديدا. فكذلك الحال بالنسبة إلى التكوين الأخلاقى الذى يظهر ضعفه ليس فقط فى الفساد الذى ضرب قطاعات من هذه النخب، ولكن أيضا فى ميل أعداد متزايدة من هذه النخب الى نفاق رؤساء الحزب والحلقة المحيطة بهم ممن فيهم الموظفين الإداريين فى "السكرتاريات" الخاصة لهؤلاء الرؤساء. وكم يبدو المشهد عبثيا عندما ينضم شخص ذو حثيثة ما الى حزب معارض لينافق رئيسه طمعا فى "منصب" حزبى بدلا من أن يسعى إلى الإصلاح ما وسعه الجهد فمادام مستعدا للنفاق، فلماذا ولم ينضم إلى الحزب الحاكم على الأقل ليحصل على ثمن النفاق؟.

ب- غياب أو ضعف الديمقراطية داخل الأحزاب :

ويقودنا ذلك إلى العنصر الرئيسى الثانى للاختلالات الداخلية فى الأحزاب، وهو الطابع الدكتاتورى الذى تتسم به. ويبدو هذا الطابع عاما فى الأحزاب السياسية فى البلاد العربية التى تسير على طريق التطور الديمقراطى. فعلى سبيل المثال لاحظ العاهل المغربى الراحل الملك الحسن الثانى، عندما روى ذكرياته، المفارقة بين أهمية دور الأحزاب فى العملية الديمقراطية وبين دكتاتورية تسييرها، وقال أن (هذه الأحزاب تمثل الأدوات اللازمة للديمقراطية، ولكن دكتاتورية التسيير فيها لا تضاهيها دكتاتورية).

وبالرغم من أن مستوى الديمقراطية المفترض وجوده فى داخل الحزب السياسى يعتبر أقل من ذلك الذى ينبغى أن يتوفر فى النظام السياسى، بسبب حاجة الحزب إلى التماسك لخوض التنافس المستمر مع غيره من الأحزاب، يظل حد أدنى من الديمقراطية شرطا لا غنى عنه لضمان هذا التماسك وحل الخلافات الداخلية بطريقة مرضية.

والملاحظ أن النظرية التعددية لا تفرد مبحثا مستقلا للديمقراطية داخل الأحزاب السياسية بشكل منفصل عن ديمقراطية المنظمات غير الحكومية بوجه عام. ولكن اسهامات بارزة فى هذه النظرية تصل إلى أن إمكانات توفر الديمقراطية داخل

الأحزاب السياسية وجماعات الضغط السياسية تعتبر أعلى من غيرها فى المنظمات الأخرى.[٤]

وقد خلصت الدراسة الوحيدة التى أجريت لمحاولة قياس مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية، فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٢، الى أن هذا المستوى أقل من أن يسمح بضمان تطور ديمقراطى مستقر ومطرد ومؤدى إلى مقرطة كاملة للنظام السياسى. وتوصلت الدراسة إلى هذه النتيجة عبر بناء نموذج لقياس مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطنى وحزب الوفد وحزب العمل وحزب التجمع وحزب الأحرار، وذلك من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية يضم كل منها مؤشرين فرعيين كالتالى[٥] :

- مؤشر خاص بنمط توزيع السلطة والاختصاص فى الأحزاب، ويشمل طبيعة البناء التنظيمى لهذه الأحزاب وعملية صنع القرار الحزبى.
- مؤشر يتعلق بطبيعة العلاقات بين النخبة والأعضاء فى الأحزاب. ويشمل الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء فى تسيير شئون الأحزاب والفرص المتاحة لهم خاصة فى هذا المجال، إلى جانب عملية التجنيد للمناصب القيادية فى الأحزاب ومدى انفتاحها وارتباطها بالنشاط الفعلى وإلى أى حد توفر فرصا لدوران النخبة الحزبية، وبالتالى عدم احتفاظ عناصر هذه النخبة بمناصبهم الحزبية طول الوقت أو لفترة طويلة.
- مؤشر يرتبط بأنماط التفاعلات داخل النخب الحزبية منظورا إليه من زاويتى إدارة الصراع على النفوذ بين عناصر هذه النخب والكيفية التى يتم بها، والتعامل مع الخلافات السياسية والفكرية، فضلا عن مدى التوازن أو الاختلال بين صراعات النفوذ والصراعات على مواقف وأفكار، إذ كلما زادت الأولى ونقصت الثانية كان هذا دليلا على اختلال فى أنماط التفاعلات داخل النخب الحزبية.

وإذا صح القول إن الأحزاب السياسية عموما لا تعرف الكثير من الديمقراطية فى داخلها، لأنها تحتاج إلا التماسك الداخلى كما سبقت الإشارة، فلا ينبغى أن يقودنا ذلك إلى الوقوع فى شرك النظرية القائلة بحتمية هيمنة قلة أو "اليجاركية" معينة على أى حزب سياسى. فهذه النظرية التى صاغها عالم الاجتماع الإيطالى المشهور روبرتو

ميتشلز فى بداية القرن العشرين لاقت رواجا لبعض الوقت قبل أن تقترحها دراسات تجريبية ونظرية أظهرت ما تنطوى عليه من تبسيط نجم عن تعميم لا سند له وقصور منهجى ارتبط بعدم تطوير معايير ومؤشرات محددة للقياس.

أما ظل الحقيقة الذى لا تخلو منه هذه "النظرية" فهو أن ثمة حدودا للتسيير الديمقراطى للأحزاب. وهذه الحدود ضيقة كما سبقت الإشارة، بالمقارنة مع ما هو متاح فى النظام السياسى فى الدول التى تعرف ديمقراطية كاملة. ولذلك نجد أن زعيم أى حزب ، فى أى من هذه الدول، لا يتعرض داخل حزبه إلا لقدر يسير للغاية من الانتقادات والمساءلات التى يواجهها عند توليه الحكم كرئيس دولة أو رئيس حكومة. لكننا كثيرا ما نتجاهل هذا الواقع عندما نطالب الأحزاب السياسية فى بلادنا بأن تمارس الديمقراطية داخلها أولا قبل أن تتطلع إليها على مستوى نظام الحكم.

وهناك فروقات متفاوتة بالطبع بين الأحزاب فى مصر وبلاد عربية أخرى وأحزاب الدول الديمقراطية المتقدمة فى مجالات عدة، لكن أقلها فى مجال التسيير الداخلى. ففى هذا المجال بالذات تقل الفروقات بين الأحزاب السياسية فى العالم. لكن غالبا ما تكون إمكانية وجود أساليب ديمقراطية نسبيا للتسيير فى الأحزاب التى تعمل فى ظل أنظمة حكم برلمانية أعلى منها فى ظل أنظمة رئاسية. كما تزداد هذه الإمكانية كلما كان النظام الإنتخابى يقوم على الأسلوب الفردى، لا أسلوب القائمة الحزبية الذى يتيح لقيادة الحزب فرصا إضافية للهيمنة.

ومع ذلك يظل التباين فى مستوى التسيير الديمقراطى للأحزاب محدودا بشكل عام. وحتى الأحزاب البريطانية، التى يتوفر اتفاق عام على أنها الأعلى مستوى فى هذا المجال، تتجمع السلطة العليا داخلها بين يدى الرئيس فى النهاية لسبب موضوعى هو الحاجة للانضباط الحزبى فى مجلس العموم وخاصة عند التصويت على المشروعات المهمة. وفى هذا السياق يستطيع رئيس الحزب أن يتجاهل قرارات المؤتمر العام، بل إن هذا التجاهل كان إحدى أهم سمات فترة رئاسة ويلسون لحزب العمال مثلا. وفى معظم الأحوال، تكون المؤتمرات ساحة لإظهار وحدة الحزب وراء قيادته، ويغطى التصفيق خلالها على المناقشة النقدية. وعندما يكون زعيم الحزب ذا رسالة، يستطيع أن يضرب عرض الحائط بكل الأعراف الديمقراطية. وليس أكثر من نموذج "المرأة الحديدية" فى حزب المحافظين دليلا على ذلك.

وحتى الحزبان الكبيران فى أمريكا، اللذان يتميزان بالتحرر من نمط التنظيم الهرمى التقليدى، يوجد خلاف واسع حول مدى توفر أساليب للتسيير الديمقراطى فيهما. ويرى البعض، مثل بنيامين باربر، أن فى تاريخهما الكثير مما يؤكد نظرية "الأوليجاركية" بسبب طغيان نفوذ بعض السياسيين المحترفين وخاصة كبار أعضاء الكونجرس عليهما.

لكن على الجانب الآخر، توجد قواعد محددة جيدا لتسيير الكثير من الأحزاب الغربية. فلا يمكن أن يبقى رئيس الحزب فى موقعه ما لم يحافظ على ثقة الأجنحة الرئيسية فيه، وما لم يمكن أداؤه مرضيا وخاصة فى مجال دعم قدرة الحزب التنافسية. وكانت نهاية تاتشر مثلا دليلا على أنه لا يمكن الاستمرار فى التسلط إلى ما لا نهاية. ومن هنا ضرورة عدم إغفال أهمية التباين فى مستوى الديمقراطية المتاح داخل كثير من الأحزاب الغربية بالمقارنة مع غيرها، مهما كان هذا التباين محدودا. ويرجع هذا التباين، فى جانب مهم منه، لكون الحزب ابن بيئته. فكما أن هذه البيئة تسهم فى تشكيل طموحات الأحزاب، بما يفرق بين أحزاب تستطيع التنافس على السلطة وأخرى محرومة منه، فهى أيضا تؤثر على بنية الأحزاب وأساليب تسييرها. فعلى سبيل المثال يمكن ملاحظة أن ركود البيئات السياسية العربية ينعكس على الأحزاب، حيث معظم قادتها هم أنفسهم رجال المرحلة السابقة على التعددية. كما أن البيئة السياسية التى تعرف تقاليد الحوار والمساومة والحل السلمى للخلافات. تنعكس بكل معطياتها هذه على إدارة العلاقات داخل الأحزاب.

وليس المقصود بذلك تبرئة أحزابنا، أو نفى مسئوليتها الذاتية عن تدهور بنياتها وما يتعرض له بعضها من انفجارات داخلية متكررة، وإنما محاولة تحديد حجم هذه المسئولية. وربما يكون القدر المتيقن منها متعلقا بعدم رشادة إدارة الخلافات فى أوساط نخبة الحزب ونشطائه. فالمشكلة الجوهرية لأحزابنا فى معظمها تتصل بكيفية تسيير المستوى العلوى أو القيادى فيها، أكثر مما ترتبط بتسيير الحزب بشكل عام. فغياب أو ضعف الآليات الديمقراطية فى إدارة العلاقة بين المستويات التنظيمية للحزب أمر مألوف فى الظاهرة الحزبية إجمالا. لكن مساوئه لا تقارن بعجز المستوى القيادى (نخبة الحزب) عن تنظيم العلاقة بين عناصره. فآفة الكثير من الأحزاب العربية تتعلق بضعف أو غياب القدرة على حل الخلافات بين عناصر قيادية الحزب قبل أن تنفجر. فمن النادر أن يواجه حزب فى مصر أو غيرها من البلاد العربية أزمة حادة

فى العلاقة بين قيادته وقواعده. وهذا النوع من الخلاف قليل فى الأحزاب بشكل عام فالتنافس بين الأحزاب يخلق بطبيعته تعبئة تتضاءل معها إمكانية تصاعد أى توترات قد تظهر على المستوى الرأسى. وتقل هذه الإمكانية أكثر فى الأحزاب العربية بسبب ضعف الميل العام للمشاركة، بما فى ذلك مشاركة المستويات القاعدية لهذه الأحزاب.

ولذلك تتركز أزمة كثير من الأحزاب فى مستوياتها القيادية، حيث العجز عن إدارة الخلافات والنزوع "للشخصنة" و"الشللية". وهذا هو النقد المنصف الذى يمكن توجيهه لهذه الأحزاب بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال. فإذا كانت أساليب التسيير اللا ديمقراطى تسود الأحزاب عموما، إلا أنه من الصعب أن نساوى بين أحزاب تنفجر أو معرضة للانفجار من داخلها، وأخرى تستطيع تجنب ذلك عبر أساليب متحضرة حديثة – وليس بالضرورة ديمقراطية – لإدارة الخلافات بين قياداتيها.

ولا ينبغى التقليل من أهمية هذا الفارق، طالما أن وجود ودور الأحزاب أمر ضرورى لتقدم عملية التحول الديمقراطى. فالأحزاب التى تتعرض لانفجارات داخلية تصبح عبئا على هذه العملية فإن لم تحطمها شظايا الانفجار، فهى تضعفها، وتشوه صورة العمل الحزبى، بل وربما صورة الديمقراطية نفسها، فى عيون الناس.

ثانيا : سبل تجاوز أزمة الأحزاب : الحاجة إلى التحديث

لا توجد وصفة جاهزة لتحديث الأحزاب فى كل زمان ومكان. فالمقتومات اللازمة لهذا التحديث تختلف من بلد إلى آخر، ومن فترة إلى أخرى، بل أحيانا من حزب إلى حزب فى بعض الحالات.

والحديث عن تحديث التجربة الحزبية هنا يشير إلى معنى عام وليس إلى المعنى الحرفى للتحديث الذى هو الانتقال من التقليدية إلى الحداثة.

فالأحزاب الأساسية فى مصر لا تعتبر فى مرحلة ما قبل الحداثة بالمعنى الغربى أو بالمعنى الذى نستخدمه عند الحديث عن تحديث المجتمع التقليدى. فالمقصود بتحديث الأحزاب هو حل ما تواجهه من مشاكل وتحسين أدائها وتدعيم فعاليتها فى النظام السياسى.

وقد أقرت معظم الأحزاب المصرية للمرة الأولى، بعد انتخابات ٢٠٠٠، بوجود مشكلة فى أدائها بدرجة أو بأخرى. الحزب الوطنى شكل لجنة للتقييم. وأحزاب

المعارضة تخلت جزئيا وبدرجات مختلفة عن التبرير الذى لجأت إليه دائما، وهو الشكوى من القيود المفروضة عليها وتحميلها المسئولية كاملة عن ضعف الأداء الحزبى.

فالقيود لا يمكن أن تفسر المشكلة لأن أداء أحزاب المعارضة كان أفضل فى الثمانينات ثم تدهور رغم أن القيود لم تزد وإنما قلت فى مجرى التطور الديمقراطى فى مصر. فلو كانت القيود هى السبب الوحيد فالمنطقى أن يتحسن أداء الأحزاب ويصبح فى السبعينات أفضل منه فى الثمانينات أو على الأقل يظل كما هو عند نفس المستوى.

وهذا التحديث تحتاجه الأحزاب المصرية اليوم قبل الغد، مثلها فى ذلك مثل نظائرها فى البلاد العربية حتى تمر فى مرحلة تطور ديمقراطى. فلم تعد هذه الأحزاب قادرة على إخفاء أزمتها المتفاقمة فى البلاد العربية التى تعرف درجات مختلفة من التعددية السياسية. يتساوى فى ذلك البلاد التى وصل عمر تجربتها التعددية الراهنة إلى ربع قرن مثل مصر، وتلك التى لم تتجاوز عقدا واحدا إلا بقليل مثل الأردن.

وحتى التجربة الأكثر تقدما فى المغرب التى حافظت على استمرارها من دون إلغاء تام للأحزاب منذ الاستقلال، تواجه الحياة السياسية فيها مشكلات كبرى دفعت الأمين العام لحزب الحركة الشعبية محمد العنصر للدعوة فى كانون الثانى (يناير) الماضى إلى سن قوانين تساعد على تقليص عدد الأحزاب، معتقدا أن التفتت الحزبى يعرقل التطور الديمقراطى.

والملاحظ أن هذا الميل إلى معالجة أزمة الأحزاب عبر تقليل عددها ينتشر الآن فى بعض البلاد العربية. وسبق أن سمعنا مثل هذه الدعوة فى الأردن عام ٢٠٠٠ كما طرحت فى مصر عندما تبناها أحد قادة الحزب الوطنى الحاكم (فكرى مكرم عبيد) معبرا بطريقته عن جزع ظهر عقب الانتخابات النيابية الأخيرة (أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٠) التى كشفت ضعف الأحزاب أكثر من أى وقت مضى، بما فيها الحزب الحاكم الذى لم يستطع مرشحوه الحصول على أكثر من ٣٨ر٥ فى المئة من مقاعد البرلمان. ولولا انضمام أعضائه الذين خاضوا الانتخابات مستقلين وفازوا لما حافظ على غالبيته الواسعة.

حدثت فى ذلك الوقت مناقشات شهدت دعوة متكررة إلى إلغاء الأحزاب الصغيرة التى لم تقدم مرشحين إلى الانتخابات الأخيرة وقطع المعونة الحكومية عن الأحزاب التى لم تحصل على أى مقعد.

وهذه دعوة تثير دهشة بالغة، لا لأن الأحزاب الصغيرة تستحق الوجود، ولكن لأن إلغاءها لا يحل الأزمة الحزبية، فهذه أحزاب تكاد أن تكون غير موجودة فعلا إلا على الورق.

ولو كانت الأزمة محصورة فيها لما شعر بها أحد. ولكن الأزمة تمسك بخناق الأحزاب الأساسية، بما فى ذلك أحزاب الحكم فى بلاد مثل مصر واليمن والمغرب. فهذه، ومعها الأحزاب التى تمثل المعارضة الأساسية لها، هى المأزومة من داخلها فى المقام الأول. ولذلك فهى تحتاج إلى مدخل نوعى فى معالجتها وليس إلى منهج كمى مثل ذلك الذى ينظر إلى عدد الأحزاب.

وينطلق ذلك الخلل من أن أداء أى حزب هو محصلة التفاعل بين ظرف موضوعى (بيئة النظام السياسى – المناخ العام – الثقافة السياسية السائدة) وعامل ذاتى يتعلق بالحزب نفسه من حيث طبيعة تنظيمه ونمط قيادته ومدى مشاركة أعضائه فى إدارة شؤونه وحجم التعاون والصراع فى داخله وحدود معرفته بنفسه وبالأوضاع التى تحيطه وقدرته على تقويم ممارساته وإصلاح ما يعتريه من اختلالات. ومن دون إغفال أثر الظرف الموضوعى، يظل العامل الذاتى هو المحدد الأول لأداء الحزب. ولذلك يتوقف خروج الأحزاب العربية من أزمتها على إدراكها أهمية الإصلاح الداخلى بالتركيز على ثلاثة جوانب تمثل فى مجموعها المفتاح الذى تفتقده هذه الأحزاب الآن:

١ – **إصلاح وظيفى يتعلق بوظائف الحزب.** فأداء أى حزب يرتبط بكيفية تحديد وظائفه. صحيح أن وظائف الأحزاب معروفة فى أدبيات السياسة المقارنة، وهى تجميع المصالح والتعبير عنها والتنشئة السياسية والسعى للوصول إلى السلطة.

ولكن هذه وظائف الأحزاب فى الدول الأكثر ديموقراطية والتى يطلق عليها البعض الديمقراطية الكاملة. وهذا وصف غير دقيق لأن كل بلد يطور ممارسته الديمقراطية طوال الوقت. ولكن، هناك دول أكثر ديمقراطية من غيرها لأنها قطعت شوطا أطول.

ولذلك ففى البلاد التى قطعت شوطا أقل وتواصل عملية التطور الديمقراطى لا بد من أن يعاد ترتيب وظائف الحزب السياسى كالتالى : تأخير وظيفة التنافس على السلطة إلى المرتبة الأخيرة، وتقديم وظيفة التنشئة السياسية إلى المرتبة الأولى.

فالملاحظ أن الأحزاب تركز على الشكوى من أنها لا تتاح لها فرصة التنافس على السلطة وتنفق الجزء الأكبر من وقتها وجهدها من أجل محاولة تغيير الأوضاع التى تحول دون ممارستها لهذه الوظيفة. وجاء ذلك على حساب الوظائف الأخرى وخصوصا الوظيفة الأهم الخاصة بالتنشئة السياسية.

وهنا لا بد من توضيح أن هذه الوظيفة تأخذ طابعا مختلفا فى البلاد التى قطعت شوطا أقل على طريق التطور الديمقراطى، ليس فقط لأنها يجب أن تكون الوظيفة الأولى والأم لفترة معينة، ولكن أيضا من زاوية توسع نطاق هذه الوظيفة. فالحزب فى الدول الأكثر ديمقراطية يمارس تنشئة سياسية لأعضائه بالأساس ثم فى الأوساط التى يسعى إلى تجنيد أعضاء جدد منها. وهى تنشئة على أساس مبادئ ومواقف الحزب. ولكن فى البلاد التى قطعت شوطا أقل لا بد من أن يمارس الحزب تنشئة ديمقراطية عامة لجموع المواطنين وليس فقط لأعضائه والمستهدفين لعضويته. تنشئة تهدف إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية عموما وليس فقط المشاركة من خلال الحزب. لماذا ؟ لأن الحزب لا يستطيع أن يمارس وظيفة تجميع المصالح مثلا إلا إذا إتسح نطاق المشاركة، وبالتالى يمكن الوصول إلى وضع يتيح التمييز بين مصالح مختلفة وبلورة هذه المصالح.

وإذا افترضنا أن الأحزاب المصرية أعطت هذه الوظيفة حقها منذ بداية التجربة الحزبية الراهنة لكنا وصلنا الآن إلى وضع مختلف كثيرا من حيث الأداء الحزبى. وهذا هو ما فعلته الأحزاب المغربية التى تعتبر أكثر نضجا لأن تجربتها لم تنقطع – كما سبقت الإشارة – بعد الاستقلال.

٢ – تحديث تنظيمى : سبقت الإشارة إلى غياب التنظيم الحزبى الديمقراطى فى هذا المجال.

لكن من المهم لفت الانتباه إلى جانب تنظيمى آخر لا يقل أهمية ويتعلق بالبناء الأفقى للحزب. فنحن نركز دائما على البناء الرأسى، بين قيادة الحزب وقاعدته. ولكن مهم جدا أن نلاحظ أن إحدى أهم مشكلات الأحزاب فى مصر هو المركزية الشديدة إلى الحد الذى يجعل الحزب يبدو فى كثير من الأحيان كما لو كان حزبا قاهريا (نسبة إلى العاصمة). وهذا أحد أسباب ضعف البناء التنظيمى للأحزاب. وهذا السبب سيكون له أثر أكبر وأخطر مستقبلا لأن انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية أظهرت مدى قوة الاعتبارات المحلية.

صحيح أنها كانت قوية دائما. ولكنها أصبحت أكثر قوة. وكل من درس الانتخابات الأخيرة جيدا لا بد أن يتوقع زيادة قوتها، ويعنى ذلك أن الأجيال الجديدة فى المحافظات لن ترضى بالانتماء إلى حزب يدار من القاهرة. فالعصبية المحلية وصلت إلى مستوى غير مسبوق. وهذا راجع فى أحد أسبابه إلى ضعف وجود الأحزاب فى المحافظات.

وربما يكون مناسبا أن تفكر الأحزاب فى بناء تنظيمات لا مركزية بأوسع معنى ممكن، أى أن يكون للحزب كيان متكامل فى كل محافظة يستطيع أن يتحرك منه. فالمفترض أن تكون للحزب فروع فى المحافظات. ولكن ما حدث حتى الآن هو بناء مقرات للحزب وليس فروعا بالمعنى الدقيق.

فالفرع فى الحياة الحزبية يكون له قدر كبير من الاستقلال : رئيس للحزب فى المحافظة وهيئة قيادية ومؤتمر عام أو جمعية عمومية وصلاحيات كاملة فى كل ما يتعلق بسياسات الحزب فى المحافظة. ومن السهل أن تزعم قيادة أى حزب فى مصر الآن أنها تفعل ذلك. ولكن هذا موجود على الورق فقط وبالنسبة إلى بعض الأحزاب وليس كلها.

ومن الضرورى أن يتحقق ذلك الواقع وإلى مدى أبعد عما هو معروف فى أبنية الأحزاب ذات الطابع اللا مركزى فى أوروبا مثلا. فيجب أن تكون هناك فترة لا تقل عن عشر سنوات تعطى خلالها الأحزاب لفروعها صلاحيات استقلال شبه كامل. وليس هناك خطر من ذلك على تكامل التنظيم الحزبى، لأنه لا معنى على الإطلاق لأن ينفصل فرع فى محافظة ما عن الحزب، بل على العكس سيؤدى ذلك إلى مزيد من الانتماء إلى الحزب عبر الإحساس بالمشاركة الفاعلة والدور الحقيقى الذى ما زال مفتقدا.

٣ – **تحديث مصرفى** فى ما يتعلق بمعرفة الأحزاب لنفسها وللواقع حولها: لقد أصبحت الأحزاب الآن فى الدول الأكثر ديمقراطية مؤسسات تعتمد على أجهزة معلوماتية وبحثية. فم يعد الحزب فلم عصر ثورة المعلومات كما كان فى بداية القرن العشرين. ومهما قال قادة الأحزاب المصرية مثلا فى هذا المجال. فالحقيقة الثابتة أنه لا يوجد حزب يملك قاعدة معلوماتية معقولة ولا أقول كاملة. وتحتاج هذه الأحزاب إلى تحديث حقيقى لأنها ما زالت تعتمد على أرشيفات تقليدية محدودة، بل إن بعضها لا يمتلك حتى مثل هذه الأرشيفات. وتبين حجم المشكلة فى انتخابات رئاسة

حزب الوفد فى عام ٢٠٠٠ عندما ظهرت خلافات على عضوية الجمعية العمومية التى تبين أنها موجودة فى كشوف عليها تعديلات بخط اليد وبطريقة غير منظمة، بل تفتقد إلى أى تنظيم. وهذا عن جمعية تضم ما لا يزيد على ألف عضو بكثير، فكيف تتعامل الأحزاب مع سجلات العضوية القاعدية وما يطرأ عليها من تغير بالخروج والدخول ناهيك عن حركة هذه العضوية.

هذا أبسط جانب فى المشكلة، لكنه يدل على أن الأحزاب لا تعرف نفسها. أما معرفة ما يحيط بها من تطورات فحدث ولا حرج.

ويمكن لأى مراقب أن يجد العجب إذا عنى بمتابعة الطريقة التى تعد بها الأحزاب المصرية مثلا ردودها على بيان الحكومة. فهى تجمع كلمة من هنا وأخرى من هناك وتبحث عن معلومات أولية لدى هذا المعهد أو ذاك المركز.

وما لم تدرك الأحزاب أهمية بناء قاعدتها المعلوماتية على أسس حديثة، لن يكون فى إمكانها الخروج من أزمتها الراهنة لأن جانبا أساسيا من الإصلاح الوظيفى والتنظيمى يعتمد على بنية معرفية متطورة.

ثالثا : إصلاح الأحزاب قبل فوات الأوان :

بالرغم من تزامن مرور ربع قرن على تجربة التعدد الحزبى الحالية فى مصر مع إجراء انتخابات ٢٠٠٠ التى جسدت معنى ضعف وهشاشة الأحزاب السياسية، لم يقترن الاهتمام الذى أبدته هذه الأحزاب باستخلاص دروس تلك الانتخابات بعمل جاد مستمر للإصلاح والتحديث من أجل تجاوز أزمتها.

كان الحزب الوطنى الديمقراطى أكثرها اهتماما وجدية، ربما لأن صدمة فقدان الأغلبية هزته من الأعماق، وربما لوجود جناح إصلاحى يتبلور فى داخله على نحو ما زالت أحزاب المعارضة تفتقده حتى الآن. ومع ذلك جاء التغير الذى حدث فى القرن العام الثامن للحزب الوطنى فى سبتمبر ٢٠٠٢ أقل مما يقتضيه الإصلاح والتحديث اللازمان.

ويبدو تباطؤ بعض الأحزاب فى إجراء هذا الإصلاح وتجاهل بعضها الآخر الأمر برمته نذير خطر بالنسبة إلى مستقبل الظاهرة الحزبية وموقعها فى التطور الديمقراطى، كما إلى مصير هذا التطور نفسه.

ولذلك ينبغى هنا أن نطرح سؤالا لا مفر منه عن إمكان استمرار عملية التطور الديمقراطى إذا بقيت الأحزاب على حالها. فإذا كان اطراد هذا التطور ممكنا فى مثل هذه الظروف، فمن الضرورى التساؤل عما إذا كانت الأحزاب شرطا لا غنى عنه للديمقراطية.فإذا لم تكن الأحزاب شرطا، ربما لا يكون ثمة ضرورة لمحاولة تقويتها بشكل مصطنع عبر العودة إلى أسلوب الانتخابات بالقائمة فى صيغة جديدة.

والإجابة التى يقدمها التاريخ هى أن الديمقراطية النيابية الحديثة بدأت تظهر فى القرن السادس عشر قبل أن يعرف الإنسان الأحزاب السياسية التى جاءت فى سياق التطور الديمقراطى، ولولا هذا التطور ما أمكن للأحزاب أن تظهر سواء فى نشأتها البرلمانية عندما أدى وجود البرلمان ومناقشاته إلى تكوين كتل برلمانية أنشأت لها لجانا انتخابية مهدت لظهور أحزاب أو فى نشأتها الخارجية عبر نقابات وجمعيات ومنظمات ما كان لها أن تستقل وتمارس دورها إلا فى أجواء الديمقراطية.

ويقول لنا التاريخ إن الأحزاب ليس فقط كواقع ولكن أيضا كأفكار ونظريات كانت من صنع الديمقراطية بعكس ما يقوله كثيرون منا وهو أن تطورنا الديمقراطى لا بد أن تصنعه الأحزاب. فحتى قرب منتصف القرن التاسع عشر لم تكن هناك أحزاب سياسية فى أى من الديمقراطيات الغربية باستثناء الولايات المتحدة التى نشأ الحزبان الرئيسيان فيها بعد تأسيس نظامها الديمقراطى أيضا وصياغة دستورها الذى خلا من آية إشارة إلى الأحزاب. ولكن الخلاف على صلاحيات السلطة الاتحادية "الفيدرالية" وسلطات الولايات أظهر اتجاهين تبلورا ابتداء من انتخابات عام ١٨٠٠ ليشكلا حزبين تغيرت اتجاهاتهما بل أسماؤهما أكثر من مرة إلى أن استقرا على ما نعرفه عنهما فى الوقت الراهن.

كما أن الأفكار والنظريات الديمقراطية لم تتطرق إلى الأحزاب إلا فى وقت متأخر، خذ مثلا نظريات العقد الاجتماعى والأفكار الدستورية التى خلت من أى دور للأحزاب حتى قرب نهاية القرن الثامن عشر بل إن بعض المبادئ الديمقراطية اتخذت موقفا سلبيا تجاه الأحزاب مثل مبدأ سيادة الأمة الذى نظر إلى الأمة باعتبارها وحدة مجردة ترمز إلى جميع الأفراد ولا يمكن تجزئتها قبل أن يبرز مفهوم

سيادة الشعب، الذى جعل السيادة شركة بين الأفراد لكل منهم جزء فيها، بما يعنيه ذلك من قابليتها لأن تتجزأ بين المواطنين عبر أحزاب متعددة. ولهذا لم يكن غريبا أن يفخر رجال الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ بأنهم لا ينتسبون إلى أى جماعة أو حزب وإنما كان تحركهم نابعا من كونهم أفرادا.

ويعنى ذلك أن الأحزاب لم تكن لازمة لبدء التطور الديمقراطى. والأكيد أنها لعبت دورا بالغ الأهمية فى هذا التطور بعد ظهورها، ولكن ليس هناك ما يؤكد أن هذا الدور كان حتميا أو أن غيابه كان يمكن أن يؤثر سلبا على مسار الديمقراطية، والأرجح أن اختلافا ما فى الممارسة الديمقراطية كان محتملا أن يحدث إذا لم تظهر الأحزاب.

ولذلك لا ينبغى أن يستبد بنا الجزع إذا عجزنا عن إيجاد حل سريع لأزمة الأحزاب، أو حتى إذا تبين لنا أن الصيغة الحزبية سواء المتعددة أو الواحدية ربما لا تلائم حالة المجتمع المصرى والتكوين النفسى للمصريين فى المرحلة الراهنة، علما بأن هذا التكوين وتلك الحالة يتغيران من وقت إلى آخر.

فهذه مشكلة تعانى منها دول أخرى فى منطقتنا وخارجها، ويمكن أن نشير على سبيل المثال إلى الدراسة التى أجراها مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية ونشرت نتائجها فى مايو ٢٠٠٢، موضحة عزوف الأردنيين عن الأحزاب السياسية إلى حد أن ٦ر٩٢٪ من أصل عينة تضم ١٣٧١ شخصا استبعدوا الانضمام إلى أى حزب فى الوقت الذى كانت نسبة المنضمين فعلا أقل من نصف فى المائة. (راجع الفصل الماضى الرأى العام والمشاركة السياسية فى مصر).

ولم نكن فى حاجة إلى استطلاع رأى عام لمعرفة هذه النتائج التى تعبر عن واقع نعرفه ونجد مثله فى بلاد أخرى ولكن أهم ما ينبغى ألا يغيب عنا هو أن الناس الذين لا يبدون اهتماما بالأحزاب يريدون مزيدا من التطور الديمقراطى ويهتم قطاع يعتد به منهم بالسياسة بأشكال ودرجات مختلفة.

فهم لا يربطون الديمقراطية بالأحزاب، لأن الثقافة السائدة التى تكونت فى مرحلة إلغاء الحياة الحزبية جعلتهم مهيئين عقليا ونفسيا للانصراف عن الأحزاب عندما ظهر ضعف أدائها. ولذلك فالأرجح أن إصلاح الأحزاب من داخلها والحد من القيود التى تعانى منها يمكن أن يساهما تدريجيا فى عبور الهوة الواسعة بين المواطنين والأحزاب، ولا يقل أهمية عن ذلك أن تحاول الأحزاب التى تريد أن تصل إلى الناس

البحث عن رسالة معينة تتسم بالوضوح. ويستطيع كل من الأحزاب الرئيسية فى مصر استخلاص هذه الرسالة من بين توجهاته ومبادئه، فالرسالة الحزبية تختلف عن البرنامج وعن الشعار وهذا هو ما تفتقده الأحزاب الحالية مثلها مثل أحزاب ما قبل ١٩٥٢ باستثناء حزب الوفد الذى بلور رسالة الاستقلال والتحرر الوطنى.

والمفارقة فى تاريخ الحياة الحزبية فى مصر أن هذا هو الحزب الوحيد الذى وصل إلى الناس برغم أنه لم ينشأ فى الأصل كحزب سياسى، وإنما كقيادة لحركة وطنية كانت فى حاجة إلى من ينوب عنها فى طلب الاستقلال عن طريق التوكيل الشعبى. فلم ينشأ الوفد كحزب، ولكنه تحول إلى حزب بشكل طبيعى عندما ظهرت خلافات داخله وخرج منه جناح أسس حزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٢.

وحتى عندما تحول الوفد إلى حزب عام ١٩٢٤ برغم معارضة بعض قادته، لم يكن له تنظيم حزبى بالمعنى الدقيق. فقد اعتمد على أنصار كثر فى كل مكان وليس على عضوية بالمعنى المعروف فى التنظيمات الحزبية، ولذلك كان للوفد القديم هيكل قيادى أكثر مما كان له بنيان تنظيمى على المستوى القاعدى. وفى ذلك الهيكل القيادى كان للهيئة البرلمانية دور محورى ليس معتادا فى بناء الأحزاب السياسية. فلم يكن دورها مقصورا على أعمال البرلمان، وإنما كانت أهم عناصر التنظيم الحزبى الفضفاض، وقامت بدور حلقة الاتصال بين هيئة الوفد المصرى (المستوى القيادى الأعلى) واللجان المحلية التى اتسمت بطابع هلامى فى معظم الأحوال إن لم يكن فى كلها.

ومن المهم ونحن نفكر فى مستقبل الأحزاب أن نتأمل تجربة القرن المنصرم الذى شهد ثلاث مراحل للتعدد الحزبى ومرحلة أحادية ولم يثبت نجاحا حقيقيا فى كل هذه المراحل إلا الحزب الذى لم ينشأ أصلا كحزب، فالأحزاب الناجحة لا تنشأ فى غرف مغلقة، وإنما يأتى تأسيسها فى مثل هذه الغرف نتاجا لفعل فى قلب المجتمع. والأحزاب الفاعلة لا تظهر تعبيرا عن رغبة مجموعات ضيقة وإنما تقوم تتويجا لعمل تقوم به مثل هذه المجموعات فى الواقع المعاش.

وإذا صح ذلك لا يصح بالتالى أننفكر فى مستقبل الأحزاب بمنأى عن أجيال الشباب الجديدة، وهى الأكثر انصرافا عن العمل الحزبى والأقل ثقة به.

ولا يقل أهمية عن ذلك إدراك أن وجود أحزاب ناجحة وفاعلة فى مصر يحتاج إلى وقت وإلى جهد بعيدا عن الحلول السهلة من نوع اللجوء إلى أسلوب الانتخاب

بالقائمة، فهذا حل سهل بالفعل ولكنه يجعل الموقف أكثر صعوبة بعد فترة لأنه يخفى هشاشة الوضع الحزبى لبعض الوقت، وإذا كان الوصول إلى وضع حزبى قوى يحتاج إلى وقت قد يطول فلا مبرر للإنزعاج مادام أن التطور الديمقراطى سيستمر لأن هذا التطور فى حد ذاته ضرورة لنظام حزبى يقف على قدمين ثابتتين، وهذا هو ما يعلمه لنا تاريخ الديمقراطية التى أنتجت الأحزاب وليس العكس.

وإذا تركنا التاريخ إلى الحاضر ونظرنا حولنا، وجدنا أن التطور الديمقراطى فى الأردن مثلا لم يعتمد على الأحزاب التى ظهرت هشاشتها واضحة منذ بدء التجربة التعددية عام ١٩٨٩، وتأكدت منذ انتخابات نوفمبر ١٩٩٣ التى خاضتها تسعة فقط من بين ٢١ حزبا مرخصا فى ذلك الوقت.

فلم يكن الأداء الحزبى مقنعا لنظام الحكم الأردنى كي يعتمد على الأحزاب القريبة منه والتى تعرف بأحزاب الوسط بديلا عن الركائز التقليدية له والتى تنطوى على رافدين أساسيين أحدهما عشائرى والآخر عسكرى – أمنى. فقد استمر النظام الأردنى معتمدا على هذه الركائز وليس على الأحزاب السياسية التى ظهر له صعوبة الاستناد عليها لأنها هى نفسها فى حاجة إلى من يسندها. وهكذا أثبت التطور الديمقراطى فى الأردن امكان الاستغناء عن الأحزاب، خصوصا أن الحزب الفاعل الوحيد وهو حزب جبهة العمل الإسلامى يعتبر امتدادا لجماعة الإخوان المسلمين التى كانت قائمة كجمعية اجتماعية ثقافية قبل بدء تجربة التعدد الحزبى عام ١٩٨٩.

وإذا كان هناك شك فى صلاحية هذه التجربة كمقياس لامكان الاستغناء عن الأحزاب السياسية فى التطور الديمقراطى، فلدينا التجربة المغربية الأكثر تقدما على الصعيد العربى. فهى التجربة الوحيدة، على هذا الصعيد، التى حدث فيها تداول للسلطة. ومع ذلك ظل ضعف الأداء الحزبى مستمرا الى الحد الذى سمح بإسناد رئاسة الحكومة إلى شخصية تكنوقراطية عقب انتخابات ٢٠٠٢. وليست هذه هى المرة الأولى التى يمثل فيها التكنوقراط بديلا عن الأحزاب السياسية. فقد سبق أن استغنى العاهل المغربى الراحل الملك الحسن الثانى عن الأحزاب عند تشكيل الحكومة عقب انتخابات ١٩٩٣ عندما رفضت أحزاب المعارضة عرضه المشاركة فى الحكم عبر تكوين حكومة تعتمد عليها بالكامل فيما عدا رئيسها ووزراء الخارجية والداخلية والعدل. فقرر الملك حينئذ تشكيل حكومة تكنوقراطية لا حزبية.

وبذلك تسببت تلك الأحزاب فى إبطاء عملية التطور الديمقراطى أربع سنوات كاملة، إلى أن عدلت عن موقفها عقب انتخابات ١٩٩٧.

ولكن إذا كان هذا هو ما حدث فى المغرب، فالأرجح أن الأحزاب السياسية المصرية تحتاج إلى عمل الكثير كى تجد لها مكانا على الساحة. وعليها أن تدرك ذلك وتسعى إليه بأكبر قدر ممكن من السرعة، كى مسير التطور الديمقراطى - إذا شهد تقدما فى السنوات القليلة المقبلة - بدونها وبالتالى يمكن أن يفرز أدوات بديلة يستغنى بها الناس عن هذه الأحزاب.

الهوامش :

١- راجع تأصيل هذا التحول فى : د. وحيد عبد المجيد، أزمة الحكم والمعارضة فى نظام تعددى مقيد، فى : د. نازلى معوض (محرر)، الليبرالية الجديدة – أعمال الندوة المصرية الفرنسية السادسة، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة : ٢٠٠٠، ص ص ٢٩٧ – ٣٢٠.

٢- انظر التفاصيل فى دراسات سابقة عديدة نذكر منها :

- د. على الدين هلال، السياسة والحكم فى مصر – العهد البرلمانى، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة : الطبعة الأولى، ١٩٧٧.

- د. رؤوف عباس حامد (محرر) الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة : ١٩٩٥.

٣- انظر الباب الخامس في ميثاق العمل الوطنى لعام ١٩٦٢ تحت عنوان (عن الديمقراطية السليمة).

٤- انظر على سبيل المثال : Robert Dabl, Dilemmas of Pluralist Democracy, Yale University Press, New Haven, ١٩٨٧.

٥- د. وحيد عبد المجيد، الأحزاب المصرية من الداخل، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة : ١٩٩٣.

٦- د. وحيد عبد المجيد، هل الأحزاب شرط للديمقراطية، الأهرام، ٢٠٠١/٣/٦.